العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية وأثرهما على الفقر في مصر

أمال شوقي عبد المحسن الشاهد، وائل عزب أحمد أحمد[1]

الملخص العربى

استهدف البحث بصفة عامة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، وذلك بدراسة الأبعاد المختلفة للشمول المالي بشكل عام، وما ينطوي عليه من آثار إيجابية على مؤشرات التنمية البشرية والانخفاض النسبي في معدلات الفقر في مصر، استخدام مؤشر مركب لتقدير العلاقة السببية بين الشمول المالي وبين مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) باستخدام أسلوب التكامل المشترك. وقد توصل البحث إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه معنوية إحصائياً ذات علاقة عكسية بين مؤشر الشمول المالي ومعدل الفقر. وأن علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية هي علاقة موجبة معنوية إحصائياً ذات اتجاه واحد تتجه من الشمول المالي إلى التنمية البشرية فقط.

كما تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال نموذج لقياس العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية والتي أوضحت أن التنمية البشرية تعد عاملاً مكملاً في دعم الشمول المالي، وتم عمل نموذج قياسي أخر لقياس أثر الشمول المالي والتنمية البشرية علي الفقر في مصر، واعتمد على خمسة من المتغيرات الاقتصادية هي: ماكينات الصراف الآلي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد المودعين في البنوك التجارية والتعليم، وقد توصلت نتائج البحث إلى أن العلاقة بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) ومتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان(CBB) وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) من جهة والفقر من جهة أخرى علاقة عكسية، كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية بين متغيري عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان(DCB)، والتعليم(Educ) من جهة ومتغير الفقر من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي- التنمية البشرية- الفقر - التكامل المشترك.

المقدمة

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فحظى باهتمام متزايد وأصبح من البنود الهامة المدرجة في السياسات المتخذة من قبل صناع القرار، والتقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي، فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية، وخاصة الفقراء منهم، ولذا يجب على الدول تبني استراتيجية طموحة لتحقيق الشمول المالي خاصة في الدول النامية والأقل نمواً، من خلال العمل على وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع، واستخدام الابتكارات التكنولوجية البنكية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعملت مصر على إدماج الشمول المالي في سياساتها المتبعة، كوسيلة تمكنها من بناء نظام مالي شامل لوصول الخدمات المالية الرسمية إلى الفقراء ومحدودي الدخل، فالتوسع في فروع البنوك في المناطق الريفية بجانب المناطق الحضرية، وتسهيل عمليات الائتمان يعزز من استراتيجيات الحد من الفقر عن طريق زيادة الحصول على التمويل والإقتراض لبدء الأعمال التجارية وتحسين إمكانيات كسب الدخل إلى جانب تحكم الدولة في مقدار السيولة النقدية في الأسواق المحلية لديها، ودمج مشاريع القطاع المالي غير

معرف الوثيقة الرقمى:10.21608 /asejaiqjsae.2024.367642

[1]معهد بحوث الاقتصاد الزراعي-مركز البحوث الزراعية – مصر.

استلام البحث فى ٠٥ يونيو ٢٠٢٤، الموافقة على النشر فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

الرسمي بما يسمح للدولة بزيادة إيراداتها الضريبية، وتقليل عجز الموازنة لديها، واستهداف أكثر كفاءه للفئات الفقيرة التي تحتاج إلى تقديم الدعم. وبالتالي فإن تطبيق الشمول يساعد في دفع عجلة التنمية، والحد من الاقتصاد غير الرسمي، وقد اتخذ البنك المركزي المصري عدداً من الخطوات لزيادة عدد المتعاملين مع البنوك، لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والبنكية، من بينها فتح حسابات بنكية لمواطنين بدون مصاريف، ودون حد أدنى لفتح الحساب، تحت شعار "حساب لكل مواطن". والسماح لبنوك بالتواجد خارج فروعها (فينان عطية، ٢٠٢٢).

بدأت معظم الحكومات برسم الاستراتيجيات الهادفة بالبحث عن مصادر تمويل جديدة من أجل تحسين معدلات النمو والتنمية المستدامة، بهدف تطوير آليات التعليم والصحة وتخفيف معدلات الفقر وبناء مجتمع معرفي كمدخل لتطوير الاقتصاد على أسس ثابتة ومستمرة تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب، تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خاصة والتي تتعلق منها بالفقر، حيث ثمة علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة والفقر من جهة أخرى، إذ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

مما لا شك فية ان تطويرالعامل البشري يمكن أن يعزز عملية إجراء المعاملات، والنمو الاقتصادي، وتأهيل العنصر البشري تعليمياً وصحياً يزيد الطلب على العمالة في سوق العمل، ويعزز الثقافة المالية، ويزيد من مجمع المدخرات المحلية، ويشجع الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة.

المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في أن مشكلة الفقر من أهم المشاكل التنموية في مصر، حيث ارتفعت نسبة الفقر في الاقتصاد المصري طبقاً لبيانات مسوح الدخل والإنفاق التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من ٣٢,٥% في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٣٥,٧% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣)، ولذا تعمل الحكومات علي رفع مستوى المعيشة، وتحسين العامل البشري، وتحقيق مستوى تعليم وصحة متقدمين والقضاء على الفقر، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بشكل متوازن ومستقر، ويتم ذلك من خلال تعزيز الشمول المالي، الذي يقود بالنتيجة إلى تحقيق الاستقرار المالي الذي يعد مرتكزاً اساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد بشكل كبير على توفير مصادر التمويل الثابتة من أجل استمرارها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات؛ إلا أن لهذه الجهود آثار متباينة على الحد من الفقر. مما أثار تساؤلات حول التأثير المتبادل للشمول المالي والتنمية البشرية على بعضهما البعض وكيفية تأثير هذه العلاقات على الفقر. وبعبارة أخرى، هل التنمية البشرية والشمول المالي يكملان بعضهما البعض لصالح الحد من الفقر.

الأهداف البحثية

يستهدف البحث بصفة عامة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، وذلك بدراسة الأبعاد المختلفة للشمول المالي بشكل عام، وما ينطوي عليه من آثار إيجابية على مؤشرات التنمية البشرية والانخفاض النسبي في معدلات الفقر في مصر، وذلك من خلال الدراسة عدة أهداف فرعية:

١-دراسة أبعاد ومعوقات الشمول المالي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣).

٢-دراسة العلاقة بين الشمول المالي وكل من التنمية البشرية ومعدل الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣).

٣- تحليل وقياس أثر الشمول المالي والتنمية البشرية على الفقر في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣).

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

اعتمد البحث على كل من أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي لتحقيق أهدافه وذلك للتعرف إلى أي مدى تمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والتنمية البشرية ومعدل الفقر واقترن ذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير هذه العلاقات، ويستخدم البحث التحليل القياسي من خلال الاعتماد علي بيانات سلاسل زمنيه لمؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر في مصر خلال الفترة من عام (٢٠١١-٢٠٢٣)، وحيث تم استخدام أسلوب التكامل المشترك Co-integration لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات في الأجل القصير والطويل، بالإضافة إلى تحديد اتجاهات السببية بينها، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد يتكون من متغير تابع بالإضافة إلى خمس متغيرات مستقلة، وتم استخدم برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10 لإجراء كل هذه العمليات السابقة.

هذا وقد اعتمد البحث على كل من البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٣)، والتي تصدر عن الجهات المختصة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبعض البيانات المنشورة على موقع البنك الدولي، وموقع البنك المركزي المصري، تقرير التنمية البشرية عن مصر ٢٠٢٣. كما تم الاستعانة ببعض المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث:

- مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي (Financial Inclusion) بشكل مختلف سواء من قبل المؤسسات المالية المتنوعة أو الأكاديميين المتخصصين، فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي حيث يعرفه البعض بإمكانية الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، في حين تعرفه دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدامات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات، بينما يعرف البنك الدولي (World Bank WB) الشمول المالي حسب تقريره الصادر لعام ٢٠١٤ على انه "**هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان**" (The World Bank Group, 2014).

- مفهوم التنمية البشرية:

هي عمليّة زيادة الخيارات المتوفّرة للأفراد، وتشمل ثلاثة خيارات رئيسيّة، وهي توفير حياة صحيّة وبعيدة عن الأمراض، وزيادة انتشار المعرفة، وتوفير الموارد التي تُساهم في وصول الأفراد إلى مستوىً حياتيٍّ لائقٍ، كما تُعرَّف التنمية البشريّة بأنّها العمليّة التي تهدف إلى زيادة كميّة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها؛ عن طريق زيادة المهارات والمُؤهّلات البشريّة (أحمد ماجد، ٢٠١٦).

- مفهوم الفقر:

عرف الفقر بشكل عام على أنه: نقص الدخل والموارد الانتاجية لضمان سبل العيش المستدامة، وتشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية، اعتلال الصحة، محدودية الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، زيادة معدلات الوفيات بسبب انتشار الأمراض، التشرد والسكن غير اللائق، التمييز الاجتماعي والاستبعاد، وعدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية (Pomati and Nandy, 2020, p 107).

يعبر الفقر المطلق عن الحد الأدنى للعيش أو العتبة الدنيا للدخل التي لا يمكن تحتها تلبية الاحتياجات الأساسية (يحدد البنك الدولي هذه العتبة بـ١،٩ دولار لليوم حسب مؤشر PPP سنة ٢٠١١).

كما يعرف الفقر النسبي بأنه نسبة السكان الذين ينزلون عن المستوى المتوسط للدخل أو الذي يعبر عن المسافة الاقتصادية بين السكان الأدنى والأعلى دخلاً. ويمكن التوسع

في تعريف الفقر بتجاوز الأبعاد الاقتصادية ممثلة في الدخل، إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية (حسب المؤسسات المعنيـة بالتنميـة البشـرية وبرنـامج الامـم المتحـدة الإنمـائي) (Demirgüç-Kunt and Singer, 2017).

– **جهود الحكومة المصرية في تعزيز الشمول المالي**:

تعمل الحكومة المصرية منذ تبني رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في تعزيز الشمول المالي للوصول إلى الاستقرار المالي والاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وتظهر الجهود المصرية من خلال عدة محاور وهي كالتالي:

١– إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:

قد تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات عام ٢٠١١ ويتضمن ١١ عضواً على راسهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي والوزارات المعنية.

٢– دعم وإطلاق المبادرات المحفزة للشمول المالي:

يقوم البنك المركزي بمحاولة إرساء مفهوم الشمول المال خلال مجموعة من المبادرات من أهمها:

– مبادرة حساب لكل مواطن: أطلق البنك المركزي المصري مبادرة تحت عنوان "حساب لكل مواطن" سنة ٢٠١٧ من خلال دعوة المصارف التجارية إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدني لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجامعات بهدف تشجيع المواطنين على الانضمام تحت مظلة القطاع المصرفي وضم أكبر عدد من فئات المجتمع.

– مبادرة التمويل العقاري: وهي مبادرة أطلقها البنك المركزي المصرفي فبراير ٢٠١٤ وتم بموجبها تخصيص ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاماً من خلال اقتراض فئات المجتمع من محدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص والسداد على فترات زمنية وصلت إلى ٣٠ سنة عام وذلك للحصول على السكن المناسب بهدف تحسين جودة الحياة.

– مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: حيث تم إطلاقها في عام ٢٠١١ وتخصيص ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة وقد بلغ حجم التمويل نهاية ٢٠١٧ الى ٥٥ مليار جنيه.

– تحفيز خدمات الدفع الإلكتروني: حيث قام البنك المركزي في عام ٢٠١١ بإصدار قواعد منظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوه نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي من خلال تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية.

- العلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي والفقر:

يرجع اهتمامنا بالعلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية انها علاقة تبادلية حيث انه يمكن اعتبار الوصول إلى الموارد المالية والخدمات مكونا أساسيًا لرفاهية الإنسان، فمن خلال ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وبأسعار معقولة، تزيد القدرة على الاستثمار في التعليم ومواجهة الأزمات الصحية الطارئة وكذلك تتاح فرصة أكبر لزيادة مستوي الدخل. وهي المكونات التي تستخدم في حساب مؤشر التنمية البشرية. وفي نفس الوقت، يعتبر انخفاض المستوي التعليمي من أهم معوقات الشمول المالي، كما أن انخفاض الأداء الاقتصادي قد يعيق القدرة على توفير الخدمات المالية بالجودة المناسبة.

لتمكين الفقراء من الاستفادة من مختلف الفرص الاقتصادية المتاحة يجب تحسين الخدمات المالية وتوسيع مجالاتها، وهذا لمساعدتهم لتنفيذ مختلف مشاريعهم لتحسين مختلف الخدمات المالية وتوسيع مجالها. ومن بين سياسات الشمول المالي الفعالة التي تجنب الفقراء الاستبعاد المالي هي سياسة الهوية المالية التي تساعد في الاستغلال الأمثل لمختلف عمليات الائتمان(صورية شنبي؛ والسعيد بن الخضر، ٢٠١٩، ص١١٣).

والشمول المالي يعزز الأصول الإنتاجية للفقراء من خلال تمكينهم من الاستثمار في التقنيات الجديدة في التعليم والصحة. وهذه الاستثمارات من قبل الفقراء تساهم في زيادة قدرتهم على تحقيق سبل العيش المستدام ويمكن أن يتدخل الشمول المالي في تراكم الثروة للفقراء بل ويؤدي إلى ظهور مصيدة الفقر لأن الموارد المالية الوفيرة تؤدي إلى استهلاك غير رشيد وتحرض على سباق من أجل المكانة الاجتماعية بحيث الأسر ذات الدخل المنخفض تخصص جزء كبير من الموارد للاستهلاك والاعتماد على الاقتراض الاستهلاكي المستمر مما يمنع المزيد من تراكم الثروة ويؤدي إلى استمرار الفقر، كما أن الوصول البسيط إلى مؤسسات التمويل الأصغر له تأثيرات في الحد من الفقر في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية وهذا بالاعتماد على الائتمان المحسن من طرف الدولة خاصة بين المجتمعات ذات الدخل المنخفض وأن زيادة الحسابات البنكية ليس بالضرورة هو سببه انخفاض في مؤشر عدد السكان تحت خط الفقر وكما هو موضح بالشكل(١) الذي يوضح العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية وتاثير كلا منهما علي الفقر (Koomson et al., 2020, p 2).

– معوقات الشمول المالي:

يرتبط عدم التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في مستويات الدخل وأن (٧٥%) من الفقراء في العالم ليس لديهم تعامل مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف والمتطلبات الأخرى المرهقة في أغلب الأحيان من أجل فتح حساب مالي، ولا يدخر سوى (٢٥%) من البالغين الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم الواحد أموالهم في المؤسسات المالية المرخصة، ومع أن الفقراء ليس لديهم الامكانية في الحصول على الخدمات المالية بنفس القدر الذي يتاح للأشخاص ذوي الدخل المرتفع فأن حاجتهم للخدمات المالية تكون أكبر (جلال الدين بن رجب، ٢٠١٨).

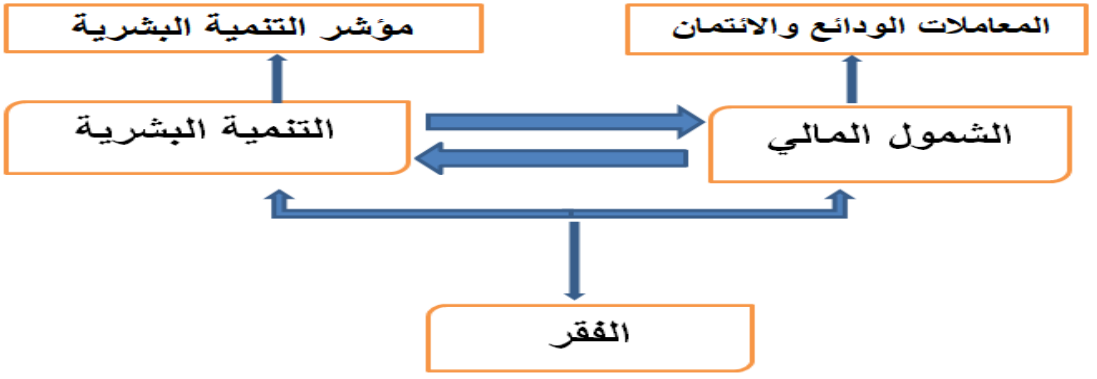

شكل ١. يوضح العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية والفقر

المصدر: من تصميم الباحث

– أبعاد الشمول المالي:

يعد الشمول المالي أداة أساسية للتعامل مع التحديات الاجتماعية مثل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بتطبيق الشمول المالي من قبل الدول والمنظمات الدولية، إلا أن هناك عديد من الأشخاص يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. حيث يمكن القول إن الشمول المالي قادر على الحد من الفقر من خلال تسهيل استخدام الخدمات المالية مثل القروض والودائع والوصول إلى خدمات الإدخار، وتسهيل الاستثمارات في التعليم والصحة وفي الأعمال التجارية (Rashdan and Eissa, 2020).

يمكن القول أن للشمول المالي أبعاد مختلفة وهي الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية جودة الخدمات المالية وكل واحدة من هذه الأبعاد له آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي، ولتسهيل الوصول لمصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. وفي ضوء التطور الواضح في عمليات الشمول المالي على المستوى المحلي والدولي، فقد تحددت أيضا أبعاد الشمول المالي في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي (سمير عبد الله وآخرون، ٢٠١٦).

البعد الأول:– الوصول إلى الخدمات المالية، وعادة ما يكون من مسؤولية جانب العرض وينطوي على البنية التحتية البنكية المادية، وتوفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، ولكن هناك بعض المعوقات التي تعترض الوصول لهذه الخدمات مثلاً، هل هناك ممارسات تمييزية بين الأفراد والمؤسسات فيما يخص مستوى الدخل وتقديم الخدمة، وهل يعرف الزبائن بنوعية الخدمات المقدمة لهم وهنا تكون المسؤولية ملقاة على التثقيف المالي.

١– مؤشر الوصول للخدمات المالية: والذي يتضمن قياس مؤشري الكثافة البنكية والانتشار البنكي لمصر.

أ– مؤشر الكثافة البنكية x ١٠٠

ب– مؤشر الانتشار البنكي x ١٠٠

البعد الثاني:– استخدام الخدمات المالية، وهو في المقام الأول من مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الأفراد والمؤسسات مع الخدمات المالية، وإذا ما توفرت للزبون الخدمات المالية فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب بنكي، وهل يقوم بعمليات السحب والإيداع والمدفوعات (Dangi and Kumar, 2013).

٢– مؤشر استخدام الخدمات المالية: والذي يتضمن قياس العمق البنكي للقروض والودائع نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أ– مؤشر العمق البنكي للقروض = x ١٠٠

ب– مؤشر العمق البنكي للودائع = x ١٠٠

(أحمد البكل، ٢٠٢٢)

البعد الثالث:– جودة الخدمات المالية، وهي في الأساس من مسؤولية جانب العرض ويقصد بها تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبية احتياجات المستخدمين وعادة تشير الجودة إلى السوق التنافسي بين مقدمي هذه الخدمات، ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن وتقدم بطريقة فعالة وكفؤة (صفوت عبد السلام، ٢٠٠٣).

النتائج البحثية ومناقشتها

اولاً: وضع مؤشرات الشمول المالي في مصر:

اتخذت مصر خطى واسعة باتجاه تفعيل وتحسين البيئة الملائمة للشمول المالي، حيث تعمل علي تحسين وابتكار التقنيات المطلوبة من أجل تحقيق معدلات شمول مالي مرتفعة وتجنب المخاطر في خيارات التمويل المحتملة، وبدعم جميع المعايير الرقابية والتنظيمية ذات الجودة العالية في المصارف، كما وتشجع الإبتكار لتقنيات جديدة تساعد في عملية الوصول إلى الخدمات البنكية وتشجيع المنافسة بين المصارف الذي من شأنه تعزيز قدرتها التنافسية.

وفقًا لأرقام ٢٠١٨ يوجد ٣٩ بنكًا، وأكثر من ٢٨٠٠ فرع في جميع أنحاء مصر. ستة عشر من هذه البنوك تقدم خدمات مصرفية إلكترونية، وخدمات مالية متكاملة مزودة بخدمة ١٣٣,٦٥ من وكلاء الدفع بواسطة الهاتف النقال بما في ذلك الفروع اعتباراً من مايو (٢٠١٨) علاوة على ذلك، بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان هناك ٣٩٠٠ فرع من فروع المنظمة القومية للبريد المصري(ENPO)، و٨٧٣ من مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة (MFIS)، والمنظمات غير الحكومية (NGO) مع ٨٤٨ فرعاً (إجماليها (١٧٢١). علاوة على ذلك، بنهاية عام ٢٠١٧، كان لدى مصر ١٤٠ شركة وساطة، و٣٧ شركة تأمين، و٢٢٦ شركة تأجير، و١٣ شركة رهن (Pomati and Nandy, 2020).

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة والفقيرة والمحرومة، من خلال إتاحتها عبر القنوات المالية الرسمية وإبتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوى المطلوب دون التركيز على تثقيف المواطنين مالياً وزيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات. وبناء عليه سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

١-مؤشر العمق المالي ٢- مؤشر الإتاحة المالية
٣- مؤشر الاستخدام المالي

مؤشر العمق المالي

يعتبر مؤشر العمق المالي من أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرون في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدي ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج الإجمالي GDP.

ويتضح من الجدول(١) تذبذب إجمالي الناتج المحلي ما بين حد أدنى بلغ نحو ٢٣٦ عام ٢٠١١ وحد أقصى بلغ نحو ٤٧٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣، بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٢٨ خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادله الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي كما هو موضح بمعادلة رقم (١) بالجدول(٢) اتضح تزايد الناتج بنحو ٠,٠٣ مليار دولار سنوياً، وقد تأكد ذلك عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١،

جدول ١. يوضح مؤشر العمق المالي ومؤشر الاتاحة المالية ومؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

السنوات	مؤشر العمق المالي			مؤشر الاتاحة المالية			مؤشر الاستخدام المالي		
	الناتج المحلى الإجمالى	عرض النقود بالمفهوم	مؤشر العمق المالي	عدد السكان	إجمالي عدد الفروع البنكية	مؤشر الاتاحة المالية في البنوك (عدد الفروع / عدد السكان)	الودائع البنكية	الائتمان البنكي	مؤشر الاستخدام المالي للودائع البنكية(%)	مؤشر الاستخدام المالي لائتمان البنكي (%)
	GDP مليار دولار	الواسع M2	M2/GDP(%)				القيمة مليار جنيه	القيمة مليار جنيه		
٢٠١١	٢٣٦,٠	١٧٩,٥	٧٦	٧٩,٦	٣٥٧٣	٤,٥	١٥٧	٩٦	٦٦	٤١
٢٠١٢	٢٧٩,٤	١٨٤,٥	٦٦	٨١,٥	٣٦١٠	٤,٤	١٥٢	٩٨	٥٤	٣٥
٢٠١٣	٢٨٨,٦	٢١٤	٧٤	٨٣,٦	٣٦٥١	٤,٤	١٩٧	١٠٧,٦	٦٨	٣٧
٢٠١٤	٣٠٥,٥	٢٢٠,٧	٧٢	٨٥,٨	٣٧١٢	٤,٣	٢٦٧	١٠٤	٨٧	٣٤
٢٠١٥	٣٣٢,٧	٢٤٩,٤	٧٥	٨٧,٩	٣٧٦٨	٤,٣	٢٧٦	١٠٤	٨٣	٣١
٢٠١٦	٣٣٢,٩	٣٤٥,٨	١٠٤	٩٢,٤	٤٠٩٦	٤,٤	٢٤٤	١٢٩	٧٣	٣٩
٢٠١٧	٢٣٥,٤	٣١٩,٥	١٣٦	٩٤,٨	٤٢٩٣	٤,٥	١٥٥	١٣٣,٥	٦٦	٥٧
٢٠١٨	٢٣٧,٤	٢٠٤,١	٨٦	٩٦,٨	٤٦٢٦	٤,٨	١٩٤	٩٦,٥	٨٢	٤١
٢٠١٩	٣٠٢,٣	٢٥٠,٢	٨٣	١٠٠,٤	٤٣٦٥	٤,٣	١٩٥	٩٧,٥	٦٥	٣٢
٢٠٢٠	٣٦١,٨	٢٩٠,٣	٨٠	١٠١,٧	٤٤٠٢	٤,٣	١٩٦	٩٨,٢	٥٤	٢٧
٢٠٢١	٤٠٤,١	٣٤٩,١	٨٦	١٠١,٥	٤٥٦٣	٤,٥	١٧٣	٩٨,٤	٤٣	٢٤
٢٠٢٢	٤٦٩,١	٢٩٣,١	٦٢	١٠٤,٤	٤٦٢٧	٤,٤	٢٠٠	٩٥,٩	٤٣	٢٠
٢٠٢٣	٤٧٨,٦	٣٥٣,٢	٧٤	١٠٥,١	٤٨٧٩	٤,٦	٢١٠	٩٨,٧	٤٤	٢١

المصدر: البنك المركزي المصري التقرير الاستقرار المالي (٢٠٢٣)، تقرير سنوي (القاهرة: البنك المركزي المصري). الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الدخل والإنفاق، أعداد متفرقة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar

مجموعة البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?locations-EG

وبمعدل تغير بلغ نحو ٠,٩١% من المتوسط العام، كما تشير قيمه معامل التحديد إلى أن نحو ٥٦% من التغيرات التي تحدث في الناتج ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تتضمنها المعادلة.

وكما يتضح من الجدول(١) أن زيادة عرض النقود تختلف من سنة لأخرى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) بلغت أدني قيمة ١٧٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١١ ثم تزايدت حتي بلغت نحو ٣٥٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٣، ويعكس ذلك مدى التقدم في خدمات الجهاز المصرفي ومدى تمكنه من تعبئة المدخرات، حيث أن انخفاض النسبة تعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية في تسوية المعاملات غير العاملة، وبتقدير معادله الاتجاه الزمني العام لإجمالي الناتج المحلي كما هو موضح بمعادلة رقم (٢) بالجدول(٢) اتضح تزايد عرض النقود بنحو ٠,٠٤ مليار دولار سنوياً، وقد تأكد ذلك عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، وبمعدل تغير بلغ نحو ٠,١٥% من المتوسط العام، كما تشير قيمه معامل التحديد إلى إن نحو ٥٤% من التغيرات التي تحدث في عرض النقود ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تتضمنها المعادلة.

ويوضح الجدول(١) ايضا ارتفع مؤشر العمق المالي ٢٠١٦ ليصل ١٠٤% ليصل إلى أعلى معدل له عام ٢٠١٧ ليسجل ١٣٦ بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والتي تتطلب سياسات تسهم في خلق الائتمان وأدوات مالية جديدة واتباع سياسة مالية أكثر فعالية لتشجيع الأفراد على زيادة المدخرات والقروض والتي من شأنها تفعيل سوق المال وتوفير السيولة، مما يزيد من مؤشر العمق المالي ثم استقر بعد ذلك إلى نحو ٧٤% عام ٢٠٢٣.

مؤشر الإتاحة المالية:

يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهلة، وذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهلا لأكبر عدد من السكان.

ويتضح من الجدول(١) تزايد عدد الفروع البنكية ما بين حد أدنى بلغ نحو ٣٥٣٧٣ فرعاً عام ٢٠١١ وحد أقصى بلغ نحو ٤٨٧٩ فرعاً عام ٢٠٢٣، بمتوسط سنوي بلغ نحو ٤١٦٦,٥ خلال فترة الدراسة. وبتقدير معادله الاتجاه الزمني العام لعدد الفروع البنكية كما هو موضح بمعادلة رقم(٣) بالجدول(٢) اتضح تزايد الناتج بنحو ٠,٠٠٨ سنوياً، وقد تأكد ذلك عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، وبمعدل تغير بلغ نحو ٥,١% من المتوسط العام، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٩١% من التغيرات التي تحدث في عدد الفروع البنكية ترجع إلى عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تتضمنها المعادلة.

كما يتضح من جدول(١) أن مؤشر الإتاحة المالية للبنوك لم يصل إلى ٥% وهي نسبة منخفضة جداً، حيث أن المصرف الواحد يخدم ٤٥٠ ألف شخص وبدأت هذه النسبة تزداد لتصل ٤٦٠ ألف حتى عام ٢٠٢٣.

مؤشر الاستخدام المالي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى إجمالي الناتج القومي.

والجدول(١) يوضح تزايد الودائع البنكية حيث بلغت أدني قيمة له ١٥٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢ ثم تزايد حتى وصل إلى ٢٠١ مليار جنيه عام ٢٠٢٣. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للودائع البنكية كما هو موضح بمعادلة رقم(٤) بالجدول(٢) اتضح عدم معنوية النموذج عند مستويات المعنوية المألوفة.

كما يتضح من جدول (١) أن نسبة مؤشر الاستخدام المالي للودائع في الاقتصاد المصري وذلك عن طريق قسمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح منه أن مؤشر الاستخدام المالي للودائع كان أخذ يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وإن الاتجاه للارتفاع أكثر تكرراً وبمعدلات أكبر وبلغ أقصي قيمة حوالي ٨٢% عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع في تلك الفترة والأوعية الإدخارية الجديدة التي طرحتها المؤسسات المصرفية، والتوسع في المشاريع القومية الاستثمارية والتي تم طرح شهادات استثمارية معبرة عنها بفائدة مرتفعة كشهادات قناة السويس الجديدة مما أدى إلى سحب كمية كبيرة من الودائع المصرفية من قبل الجمهور، ثم انخفض إلى أن وصل ٤٤% عام ٢٠٢٣، ومع الزيادة المطردة والمعنوية للناتج المحلي الإجمالي لمصر نتيجة التوسع في مشروعات التنمية في جميع أنحاء مصر.

يوضح الجدول(١) تزايد الائتمان البنكي حيث بلغت أدني قيمة له ٩٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢ ثم تزايد حتى وصل إلى ٩٨,٧ مليارجنيه عام ٢٠٢٣. وبتقدير معادله الاتجاه الزمني العام للائتمان البنكي كما هو موضح بمعادلة رقم(٥) بالجدول(٢) تبين عدم معنوية النموذج عند مستويات المعنوية المألوفة.

كما يتضح من نفس الجدول أن مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي في الاقتصاد المصري تم الحصول عليه من خلال قسمة الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي ويتضح أن نسبة مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي منخفضة، ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لتسجل في اقصى قيمة لها عام ٢٠١٧ حوالي ٥٧% إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٢١% عام ٢٠٢٣، بينما سجلت أقل قيمة لها عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى ضعف نسبة الائتمان المصرفي المتاح للسكان بسبب كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة، ومن قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة للأفراد والمؤسسات، ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض في الفترة الأخيرة.

الإطار التطبيقي للبحث:

تم حساب قيمة مؤشر الشمول المالي للاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١١–٢٠٢٣) ثم تم تقدير العلاقة بينه وبين مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر في مصر ثم بناء نموذج قياسي لتوضح التأثير بينهم.

اولا: حساب مؤشر الشمول المالي:

ثم استخدام مؤشر ثلاثي الأبعاد القياس الشمول المالي وهي التغلغل البنكي وتوافر الخدمات البنكية واستخدام الخدمات البنكية، ويتم قياس هذه الأبعاد باستخدام خمسة متغيرات كما يلي:

التغلغل البنكي البعد الأول: النظام المالي الشامل يجب أن يتغلغل على نطاق واسع بين مستخدميه، أي أن يكون له أكبر عدد ممكن من المستخدمين، ولذلك استخدمنا عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين، وعدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين لقياس هذا البعد.

توافر الخدمات البنكية البعد الثاني: يجب أن تكون خدمات النظام المالي الشامل متاحة بسهولة المستخدميها، ولذلك تم استخدام عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من البالغين، وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين لقياس هذا البعد.

جدول ٢. يوضح تطور كل من يوضح مؤشر العمق المالي ومؤشر الاتاحة المالية ومؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

الرقم		المتغيرات	المعادلة	المتوسط	معدل التغير	R^2	F
العمق المالي	١	الناتج المحلي الإجمالي	$\hat{Y}t = -4.82 + 0.03\ X$ (3.8)	328	9.10	56	14.57^{**}
	٢	عرض النقود	$\hat{Y}i = -5.06 + 0.04X$ (3.6)	265.6	0.015	54	13.3^{**}
الاتاحة المالية	٣	عدد الفروع البنكية	$\hat{Y}i = -26.97 + 0.008\ X$ (10.7)	93.5	5.3	97	520.6^{**}
الاستخدام المالي	٤	الودائع البنكية	$\hat{Y}i = 6.63 + 0.001\ X$ (0.06)	201.2	4.97	3	0.004^{NS}
	٥	الائتمان البنكي	$\hat{Y}i = 12.26 - 0.05X$ (-0.54)	104.4	0.019	2	0.029^{NS}

حيث: الأرقام بين القوسين تشير إلى قيمة ت المحسوبة ()

** تشير إلى المعنوية عند مستوى 0.01، NS تشير إلي عدم المعنوية

$\hat{Y}i$: تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة

x = تشير إلى عنصر الزمن حيث= I ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١)

استخدام الخدمات البنكية البعد الثالث: الدافع لدراسة هذا البعد هو أن وجود عدد كبير من أصحاب الحسابات البنكية قد يعكس ارتفاع درجة الشمول المالي بشكل صوري إذا كان الكثير منهم لا يستخدمون سوى القليل جدا من الخدمات المعروضة، فمجرد الحصول على حساب بنكي لا يكفي لنظام مالي شامل بل من الضروري أيضا استخدام الخدمات البنكية بشكل كاف. وباعتبار أن خدمة الحصول على الائتمان القطاع الخاص من الخدمات الأساسية للقطاع البنكي، تم استخدام الإقراض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة لقياس هذا البعد. ويتم شرحها من خلال:

١-ماكينات الصرف الآلي:

يُمثل مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) Automated Teller Machines

أحد المؤشرات الهامة التي تبين مدى انتشار الخدمات المالية، وإمكانية قيام الأفراد بسحب أو إيداع أموالهم في أي وقت ودون الالتزام بالذهاب لأحد فروع البنوك، يتضح من الجدول(٣) أن عدد ماكينات الصرف الآلي في مصر يتطور وينمو باستمرار، حيث كان ٩,٢٢ ماكينة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١١ ثم ظلت في الارتفاع والتزايد إلى أن وصل العدد إلى ٢٩,٦٢ ماكينة لكل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٢٣.

٢-مؤشر عدد فروع البنوك التجارية:

يُعد عدد فروع البنوك أحد المؤشرات الهامة التي تدل على انتشار الخدمات المالية، ويُعد أمرا إيجابياً خاصة عند انتشار هذه المؤشرات في الريف والمناطق النائية، كما يدل هذا المؤشر على مدى اهتمام البنوك والمؤسسات المالية العاملة ضمن القطاع المصرفي على تقديم خدماتهم لمزيد من الأفراد، ويتضح من الجدول(٣) ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)،

جدول ٣. تطور عدد ماكينات الصرف الآلي وعدد المقترضين وعدد الودائع ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد فروع البنوك التجارية في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

السنوات	عدد ماكينات الصرف الآلي	عدد المقترضين لكل ١٠٠٠	عدد الودائع لكل ١٠٠٠ بالغ	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	عدد الفروع البنكية لكل ١٠٠ ألف	*قيمة الشمول المالي
	لكل ١٠٠ ألف بالغ	بالغ		ألف جنيه / سنة	بالغ	
٢٠١١	٩,٢٢	٧٧,٢٨	٣٥١,٩	٢٠,٣	٤,٦٢	-٠,٢٨٧
٢٠١٢	١٠,٣٢	٧٧,٨٨	٣٦٤,٤	٢٢,٢	٤,٥٧	-٠,٢٤٠
٢٠١٣	١٠,٩٤	١٠٦	٣٧٠,٨	٢٤,٨	٤,٥٦	-٠,٠٧٨
٢٠١٤	١٢,٠٦	١٠٠,١	٣٥٥,٩	٢٧,٨	٤,٥٦	٠,٠٠٦
٢٠١٥	١٣,٧	١٠١,٤	٣٦٦,٦	٣٠,١	٤,٦١	٠,٢٦١
٢٠١٦	١٥,٦٩	١٠٨,٢	٣٧٩,٨	٣٦,١	٤,٧٤	٠,٤٨٩
٢٠١٧	١٧,٧١	١٠٣,٥	٣٨٢,٢	٤٥,٧	٤,٨٨	٠,٦١٨
٢٠١٨	١٨,٧٢	١١٦,٩	٣٩١,٩	٥٣,٨	٤,٩٩	٠,٧٩١
٢٠١٩	٢٠,٠٧	١٢٣,٥	٤١١,٩	٥٧,٩	٦,٦٤	١,٣٤٠
٢٠٢٠	٢٢,٠٦	١٢٣,٧	٤٧٩,٩	٦٢,٥	٦,٧٦	١,٦٣٨
٢٠٢١	٢٧,٥٦	١١٩,٥	٣٨٥,٤	٦٤,٨	٦,٧٩	١,٨٧٨
٢٠٢٢	٢٨,٣٢	١٢١,٢	٤٣٢,٣	٦٧,٢	٦,٨٥	١,٩٠٣
٢٠٢٣	٢٩,٦٢	١٢٤,٨	٤٧٨,٢	٦٨,٥	٧,٢٤	١,٩٢٧

*حسبت قيمة الشمول المالي من خلال المؤشر المركب.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar

Source: World Bank Database (2023), Egypt Profile

إذ ارتفعت النسبة من ٤,٦٢ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠١١ إلى٧,٢٤ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرفية بشكل أوسع في مصر خاصة في الأقاليم والمناطق النائية، وهنا تنبغي الإشارة إلى أن التعبير عن مؤشرات انتشار الخدمات المصرفية سواء عدد فروع البنوك أو ماكينات الصراف الآلي كانت منسوبة للسكان، ويرجع ذلك إلى إعطاء صورة أدق عن مؤشرات البنية التحتية المالية.

٣-تطور عدد المقترضين:

يتضح من الجدول(٣) أن عدد المقترضين في مصر يتطور، حيث كان ٧٧,٢٨ عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ١٢٣,٥١ عام ٢٠١٩ وواصل الارتفاع حيث بلغ ١٢٣,٦٦ عام ٢٠٢٠ ثم انخفض إلى ١٢٤,٧٥ عام ٢٠٢٣.

٤- تطور عدد الودائع:

يتضح من الجدول(٣) أن عدد الودائع في مصر يتزايد حيث كان ٣٥١,٨٥ مليون دولار عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ٤٧٩,٨٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠ ثم انخفض إلى ٣٨٥,٤٤ مليون دولار عام ٢٠٢١، ثم واصل الارتفاع حيث بلغ ٤٧٨,٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٣.

٥- تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من الجدول(٣) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نمو وتزايد، حيث كان ٢٠,٣ عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ٦٨,٥ في عام ٢٠٢٣.ولحساب قيمة مؤشر الشمول المالي (IFI) نستخدم المعادلة التالية:

$$IFI = 1 - \sqrt{\frac{(1-d_1)^2 + (1-d_2)^2 + .. + (1-d_n)^2}{n}}$$

حيث أن d تمثل مؤشر البعد لكل مكون من مكونات الشمول المالي، يمكن الحصول على قيمة (Mi) / (Ai - mi) | (= mi، علما بأن A القيمة الفعلية للمتغير، M الحد الأقصى للمتغير، m الحد الأدنى للمتغير، nعدد المتغيرات، وهي خمس متغيرات، وتم استخدام بيانات البنك الدولي للحصول على سلسلة زمنية للمتغيرات السابق ذكرها في الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٣).

تم احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في مصر من خلال فترة الدراسة باستخدام Principal Component Analysis (PCA) طريقة علي الاعتماد برنامج SPSS وذلك بهدف اختزال المؤشرات الجزئية المتعددة المستخدمة في قياس الشمول المالي إلي مؤشر واحد يمكن الاعتماد عليه لقياس الشمول المالي في مصر.

يتضح من الجدول السابق تطور قيمة الشمول المالي خلال فترة الدراسة ففي عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة الشمول المالي –٠,٢٨٧ وتطورت قيمة الشمول المالي مع تطور السياسات المتبعة من قبل الدولة حتي عام ٢٠٢٣ حيث بلغت ١,٩٢٧ بنسبة من ٧٠,٧%، ويمكن ارجاع كل هذه الزيادة إلى بعدي التغلغل البنكي وتوافر الخدمات البنكية.

ثانيا: حساب مؤشر التنمية البشرية:

تعتبر التنمية البشرية مقياسا أكثر شمولا وأكثر تعبيراً عن التحسن في مستوي رفاهية المجتمع، بدلا من استخدام النمو في الناتج المحلي الإجمالي فقط. ويتكون مؤشر التنمية البشرية من وزن نسبي متساوي للمؤشرات الفرعية الثلاثة التالية:

١–الأداء الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita).

٢– مؤشر التعليم الذي يقاس من خلال نسبة التسجيل في المدارس وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة.

٣–مؤشر الصحة الذي يقاس من خلال متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

ويتم حساب المؤشرات السابقة كما يلي:

مؤشر الأداء الاقتصادي يتم حسابه من خلال الصيغة التالية:

$$\text{GDP index} = \frac{\log(\text{actual value}) - \log(\text{lower bound})}{\log(\text{upper bound}) - \log(\text{lower bound})}$$

حيث أن actual value القيمة الفعلية لمستوى الدخل في الدولة المراد تحديد المؤشر لها،lower bound أقل متوسط دخل في العالم وهو يعادل $100،upper bound أعلى متوسط دخل في العالم ويعادل ٤٠٠٠٠ $ باستخدام تعادل القوه الشرائية واعتبار سنة ٢٠٠٥ هي سنة الأساس (Anand and Sen, 1992).

مؤشر التعليم: يتم قياسه من خلال المؤشرين الفرعيين التسجيل في المدارس وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة بحيث يكون مؤشر التعليم الإجمالي = ٢/٣ الإلمام بالقراءة والكتابة + ١/٣ التسجيل في المدارس. كلا المؤشرين يمكن تقديرهما من خلال الصيغة التالية:

$$\text{Dimension index} = \frac{\text{lower bound-actual value}}{\text{lower bound-Upper bound}}$$

حيث actual value القيمة الفعلية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة أو معدل التسجيل بالمدارس للدولة المراد تقدير المؤشر لها، lower bound أقل قيمة من بين دول العالم وهي تعادل صفر، upper bound أعلى قيمة من بين دول العالم وهو يعادل ١٠٠.

١– **مؤشر الصحة:** والذي يتم تقديره بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد من الصيغة التالية:

$$\text{Dimension index} = \frac{\text{lower bound-actual value}}{\text{lower bound-Upper bound}}$$

حيث actual value القيمة الفعلية للعمر المتوقع عند الميلاد للدولة المراد تقدير المؤشر لها، lower bound أقل قيمة من بين دول العالم للعمر المتوقع عند الميلاد وهي تعادل ٢٥ سنة،upper bound أكبر قيمة من بين دول العالم للعمر المتوقع عند الميلاد وهي تعادل ٨٥ سنة.

وتكون قيمة مؤشر التنمية البشرية HD1 أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح حيث انه حاصل جمع المؤشرات الثلاثة السابقة مقسومة على ثلاثة. ويتم تقسيم الدول طبقاً لهذا المؤشر إلى ثلاث فئات: دول مرتفعة التنمية البشرية (0.8 ≤HDI ≤ 1) دول متوسطة التنمية البشرية (0.500 HDI ≤ 0.799) ودول منخفضة التنمية البشرية (0.00 ≤HDI ≤ 0.499).

أخذت مصر المرتبة ١١٦ من ١٨٩ دولة ودخلت في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة في ٢٠١٩ حيث بلغ المؤشر ٠,٧٠٧. وبدراسة تطور مؤشرات دليل التنمية البشرية ودليل توقع الحياة ودليل التعليم ودليل الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) والمبين بالجدول(٤)، أوضحت النتائج أن دليل التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١١ بلغ نحو ٠,٦٤٤ وأخذ في التزايد حتى بلغ عام ٢٠٢٣ نحو ٠,٧٣١، أما فيما يتعلق بدليل توقع الحياة فقد بلغ نحو ٠,٦٩٨ عام ٢٠١١ وازداد ليبلغ نحو ٠,٧٧٨ عام ٢٠٢٣،

جدول ٤. تطور مؤشرات دليل التنمية البشرية ودليل توقع الحياة ودليل التعليم ودليل الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

السنوات	دليل التنمية البشرية	دليل التعليم	دليل توقع الحياة	دليل الناتج المحلى الإجمالي
٢٠١١	٠,٦٤٤	٠,٦٢٩	٠,٦٩٨	٠,٢٠٣
٢٠١٢	٠,٦٦٢	٠,٦٤٣	٠,٧٠١	٠,٢٢٢
٢٠١٣	٠,٦٣١	٠,٦٨٢	٠,٧٠٢	٠,٢٤٨
٢٠١٤	٠,٦٤	٠,٦٠٧	٠,٧٠٢	٠,٢٧٨
٢٠١٥	٠,٦٩	٠,٦٩٤	٠,٧٥٢	٠,٣٠١
٢٠١٦	٠,٦٥٧	٠,٦٨٥	٠,٧٥٦	٠,٣٦١
٢٠١٧	٠,٦٩٦	٠,٦٤٣	٠,٧٦٠	٠,٤٥٧
٢٠١٨	٠,٦٩٧	٠,٦٨٢	٠,٧٤١	٠,٥٣٨
٢٠١٩	٠,٧٠٧	٠,٧٢٣	٠,٧٢٢	٠,٥٧٩
٢٠٢٠	٠,٧١٥	٠,٧٢٠	٠,٧٣٥	٠,٦٢٥
٢٠٢١	٠,٢١	٠,٧٣٠	٠,٧٥٢	٠,٦٤٨
٢٠٢٢	٠,٧٢٨	٠,٧٣٠	٠,٧٦١	٠,٦٧٢
٢٠٢٣	٠,٧٣١	٠,٧٣٠	٠,٧٧٨	٠,٦٨٥

جمعت وحسبت من حساب مؤشر التنمية البشرية:

- الأداء الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر التعليم الذي يقاس من خلال نسبة التسجيل في المدارس وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة.
- مؤشر الصحة الذي يقاس من خلال متوسط العمر المتوقع عند الميلاد

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الدخل والانفاق، أعداد متفرقة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar

Source: World Bank Database (2023), Egypt Profile

أما بالنسبة لدليل التعليم فقد بلغ نحو ٠,٦٢٩ عام ٢٠١١ وأخذ في التزايد حتى بلغ نحو ٠,٧٣٠ عام ٢٠٢٣، وأيضاً بالنسبة لدليل الناتج المحلى الإجمالي فقد ازداد من نحو ٠,٢٠٣ عام ٢٠١١ حتى بلغ نحو ٠,٦٨٥ عام ٢٠٢٣.

ثالثا: حساب معدل الفقر:

تعددت تعريفات ومظاهر الفقر، حيث تعرفه الأمم المتحدة بانه "وضع إنساني قوامة الحرمان المستمر والمزمن من الموارد والقدرة على الاختيار، وكذلك الافتقار للأمان اللازم لتحقيق مستوى مناسب للمعيشة فيما يخص الجوانب الثقافية والبيئية والاقتصادية بالإضافة للحقوق السياسية والاجتماعية". ويعرف المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥ ووصف الفقر بأنه "حالة من الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية والمأوى والتعليم والمعلومات". أي أن الفقر يعني الحرمان الشديد من الحياة المناسبة أو المرضية. والفقر هنا يعني المعاناة من الجوع وعدم وجود المأوى والملبس، وأن يصاب الفرد بالمرض ولا يعني به أحد، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالدراسة أو بالمدرسة، والأكثر من ذلك تعرض الفقراء للمعاناة من الأحداث غير المواتية الخارجة عن سيطرتهم، فعادة ما يلقى الفقراء معاملة جائرة من بعض مؤسسات الدولة ومن المجتمع، ويستبعدون من إبداء رأيهم في تلك المؤسسات .(World Bank, 2001)

القيود المالية، أي عدم القدرة على توفير الدخل أو مستوى المعيشة الذي يمكن أن يوفره الفرد لنفسه أو لأسرته من ضروريات الحياة. لذلك سوف نعتمد في هذا البحث على معدل الفقر المقارن بخط الفقر العالمي والمحدد بمعدل ١,٩ دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية. أي عدد السكان ذوي الدخل الأقل من ١,٩ دولار في اليوم نسبة إلى إجمالي عدد السكان.

وطبقاً لمعيار النسبة من السكان تحت خط الفقر العالمي كان معدل الفقر في عام ١٩٩٧ يمثل ١٦,٧% كنسبة من السكان، وارتفع إلى ١٩,٦ عام ١٩٩٩، ثم إلى ٢١,٦% عام ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبلغت هذه النسبة ٢٦,٣% من السكان عام ٢٠١٢، ووصل معدل الفقر في مصر إلى أعلى معدلاته عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٣١,٩ من حجم السكان، وتزامنت هذه النسبة المرتفعة مع بداية تحرير سعر الصرف في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي (World Bank Data base, 2023).

يتبين من الجدول (٥) تطور نسبة الفقر طبقاً لمقياس الفقر المدقع والذي يعرف على انه نسبة السكان الذي يقع انفاقهم تحت خط الفقر الغذائي، وقد بلغت نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع نحو ٤,٨% عام ٢٠١١ وزادت إلى نحو ٦,١% عام ٢٠١٩ ثم انخفضت إلى نحو ٤,٩% عام ٢٠٢٠ ورغم زيادة نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي إلى (٣٢,٥%).

العلاقة التبادلية بين الشمول المالي والتنمية البشرية:

مؤشرات التنمية البشرية وحالة الشمول المالي في مصر. ويمثل مؤشر متوسط العمر المتوقع، ومؤشر التعليم، ومؤشر دخل الفرد الجوانب المختلفة للتنمية البشرية، في حين سيتم تمثيل حالة الشمول المالي بنسب الودائع إلى الناتج المحلي، والائتمان إلى الناتج المحلي، سبق شرحها في الإجزاء السابقة.

١-تأثير التنمية البشرية على الشمول المالي.

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) حيث يتكون من مؤشرات التنمية البشرية متغيرات مستقلة ومعاملات الودائع والائتمان للمؤسسات المالية في مصر متغير تابع، وكان نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$Logy = 3.486 - 0.688 \text{ Log } x_1 - 1.29 \text{ Log } x_2 - 1.99 \text{ Log } x_3$$
$$(-0.15) \quad (-1.94)^* \quad (-1.52)$$
$$D.W = 0.67 \qquad F=140 \; R^2 = 96$$

حيث:

Y نسبة الائتمان إلى الودائع.

X_1 مؤشر متوسط العمر المتوقع.

X_2 مؤشر التعليم.

X_3 مؤشر دخل الفرد.

يتضح من خلال النموذج المقدر أن مؤشر التعليم يؤثر سلباً على حالة الشمول المالي، حيث أن ارتفاع مؤشر التعليم بمقدار ١% يؤدي إلى انخفاض نسبة الائتمان إلى الودائع بنسبة ٢,٩%، وهذه العلاقة ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١%، وتؤكد هذه النتيجة أن الاستثمار في التعليم له تأثير على نسبة الائتمان إلى الودائع (حالة الشمول المالي)، وأن مؤشر مؤشري التنمية البشرية الآخرين غير معنوي إحصائية في تفسير التغيرات في وضع الدولة الشمول المالي، وعدم تأثير الدخل على نسبة الائتمان إلى الودائع يشير إلى وجود خلل في توزيع الدخل في مصر.

٢-أثر الشمول المالي على التنمية البشرية:

تم تطبيق نموذج انحدار المربعات الصغرى خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) حول مؤشري حالة الشمول المالي (ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي)، مؤشر التنمية البشرية، وكان نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$Logy = 0.674 + 0.024 \text{ Log } x_1 - 0.054 \text{ Log } x_2$$
$$(-15.4)^{**} \qquad (22.9)^{**}$$
$$D.W = 1.12 \qquad F=273.2 \; R^2 = 96$$

حيث:

Y مؤشر التنمية البشرية.

X1 نسبة الودائع إلى الناتج المحلي.

X2 نسبة الائتمان الناتج المحلي.

جدول ٥. تطور كل من نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلي والفقر المدقع في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣)

السنوات	نسبة السكان تحت خط الفقر الكلي	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع
٢٠١١	٢٥,٢	٤,٨
٢٠١٢	٢٦,٣	٤,٤
٢٠١٣	٢٦,٧	٤,٤
٢٠١٤	٢٧,٢	٥,٣
٢٠١٥	٢٧,٨	٥,٦
٢٠١٦	٢٧,٨	٥,٧
٢٠١٧	٢٨,٢	٥,٩
٢٠١٨	٢٨,٥	٥,٣
٢٠١٩	٢٩,٧	٦,١
٢٠٢٠	٣٢,٥	٤,٩
٢٠٢١	٣٢,٧	٥,٣
٢٠٢٢	٣٣,٢	٥,٢
٢٠٢٣	٣٣,٧	٥,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الدخل والانفاق، أعداد متفرقة.

Source: World Bank Database (2023), Egypt Profile

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن مؤشري حالة الشمول المالي لهما أثر ذو معنوية إحصائية على التنمية البشرية وذلك على النحو التالي:

- إن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي تؤثر إيجابياً على التنمية البشرية، حيث أن زيادة نسبة الودائع إلى الناتج المحلي بنسبة ١% تحسن مؤشر التنمية البشرية بمقدار ٠,٠٢٤ %، وهذه العلاقة معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١%.
- تؤثر نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي سلباً على التنمية البشرية، حيث أن زيادة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية بمقدار ٠,٠٥٤ نقطة، وهذه العلاقة ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١%.

تقدير العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر:

لقد اعتمد هذا الجزء إلي تقدير علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي (IFI) ، وكل من مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومعدل الفقر= (Pov)، ثم عمل نموذج قياسي لقياس العلاقة بينهم، وذلك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٣) وتم تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرارها باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها اختبار ديكي – فوللر الموسع (ADF) ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر الوحدة، فقد تمت الاستفادة من معيار Akiake information Criterition في اختبار ديكى – فوللر الموسع – Dickey Fuller وفى حالة (عدم استقرار متغيرات النموذج) يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبذلك يصعب الوصول إلي علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (Dickey and Fuller, 1979; Phillips and Perron, 1988).

وقد تمكن (Engle and Grange) من إثبات أنه يمكن استخدام سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى دون التضحية بالعلاقة طويلة الأجل وذلك من خلال تحليلات المشترك Co.integration وتتم تحليلات التكامل المشترك بطريقتين هما:

١- اختبار استقرار بواقى معادلة التكامل المشترك ذى المرحلتين، فإن كانت البواقى متكاملة من الدرجة صفر، أى ساكنة فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة تكاملا مشتركا، أي يوجد علاقة طويلة الأجل بينهما (Engle and Granger, 1987). وفى حالة النماذج المتعددة (أكثر من متغيرين) فيتم استخدام Johansen – Juselius وينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتى Vector Autoregtessive model (VAR) ، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function ويفترض اختبار Johansen – Juselius (J – J) وجود P من المتغيرات الاقتصادية فى متجه الانحدار الذاتى من الدرجة k كما يلى:

$$X_1 = \mu + \pi_1 X_{t-1} + ...\pi_1 X_{1-k} + e_t$$

حيث إن: μ تمثل الجزء الثابت، π تمثل مصفوفة من الدرجة p (Johansen and Juselius, 1992; Johansen, 1996).

ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:

١-اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويتم حسابه كما يلى:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{p} 1n(1-\lambda_i)$$

٢- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test ويتم حسابه كما يلى:

$$\lambda_{\max} = T1n(1-\lambda_{r+1})$$

ومن خلال مقارنة نسبة الامكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالى ١%، ٥% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وبذلك يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM) ويمكن صياغة هذا النموذج على النحو التالى:

$$\Delta y_t = a\Delta X_1 + \theta(y_{t-1} - BX_{t-1}) + \mu_1$$

حيث أن: $\Delta\ y_t$ تساوى $(y_t - y_{t-1})$. ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير فى y_t لا يعتمد على التغير فى X_t فقط، بل يعتمد أيضا على مدى البعد عن التوازن بين X_1 ، y_t ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية فى النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها.

– اختبار جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية:

يعد القيام بدارسة مدى اسقرار السلاسل الزمنية بمثابة الخطوة الأولى، والتي تأتي قبل عملية تقدير معلمات النموذج القياسي، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الخطوة في التعرف على خصائص السلاسل الزمنية؛ حتى يتم تجنب الانحدار الزائف، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولرالموسع (ADF) لجذر الوحدة؛ لمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج،

ويوضح الجدول(٦) نتائج اختبار جذر الوحدة، وتبين منه أن متغير (ATMS) كان مستقاًر عند الفرق الأول؛ حيث جاءت قيمة P- value الخاصة به أقل من ٥%، كما يتضح أن باقي المتغي ارت استقرت عند الفرق الأول، ما عدا متغير (CBB) الذي استقر عند الفرق الثاني؛ حيث جاءت قيمة P- value الخاصة به ٠،٠٠٩٨ وهي أقل من ٥%.

طريقة Johansen and Juselius للتكامل المشترك:

يفضل استخدام أسلوب الامكانيات العظمى Likelihood and ratio Maxim am Eigenvalue المقترح من قبل (Johansen and Juselius) عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

ولا تقتصر ميزة اختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة، بل أن منهج جوهانسن يفضل على أسلوب أنجل "جرانجر ذات الخطوتين، حتى فى حالة النموذج البسيط (يتكون من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل).

وقد اتضح من استعراض البيانات الواردة بالجدول(٧) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية وقدرها ٦٣,٩٢ أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند المستوى الاحتمالى ١%، ٥% وبالتالى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك أما بالنسبة للقيمة المحسوبة لنسبة الامكانية والبالغة ٣٥,١٤ فهى أكبر من القيمة الحرجة لاختبار الأثر عند مستوى معنوية ٥%، أما بالنسبة للقيمة ١٤,٤٣ فهى أقل من القيم الحرجة لاختبار الأثر عند مستويات معنوية ١%، ٥% ومن ثم لا نرفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهين على الأكثر للتكامل المشترك، أى وجود علاقتين طويلتى الأجل بين المتغيرات.

جدول ٦. نتائج اختبار جذر الوحدة

اسم المتغير	القيمة عند المستوى	الحالة عند المستوى	القيمة عند الفرق الأول	اسم المتغير	القيمة عند المستوى	الحالة عند المستوى
PR	0.347	غير مستقر	0.0159	مستقر	-	-
ATMS	0.002	مستقر	-	-	-	-
BCB	0.081	غير مستقر	0.0130	مستقر	-	-
CBB	0.995	غير مستقر	0.909	غير	0.008	مستقر
DCB	0.957	غير مستقر	0.0153	مستقر	-	-
Educ	0.923	غير مستقر	0.0153	مستقر	-	-

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

جدول ٧. اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن الشمول المالي والتنمية البشرية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٣)

فرضية العدم لمتجة التكامل	القيمة الذاتية	اختبار الأثر	القيمة الحرجة لاختبار الأثر		القيمة العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية العظمى	
			1%	5%		1%	5%
$r^*=0$	0.79	63.92	54.46	47.21	28.77	32.24	27.07
$r \leq 1$	0.68	35.14	35.65	29.68	20.71	25.2	20.97
$r \leq 2$	0.52	14.43	20.04	15.41	13.23	18.63	14.07
$r \leq 3$	0.06	1.19	6.65	3.76	1.2	6.65	3.76

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

اختبارات السببية:

وفقاً لمفهوم جرانجر عن السببية، إن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يعني وجود علاقة سببية بينها، وقد تكون هذه العلاقة في اتجاه واحد أو في كلا الاتجاهين. فإذا كانت قيم أحد المتغيرات في فترة سابقة تفسر التغيرات في قيمة المتغير الآخر في الفترة اللاحقة يقال إن اتجاه علاقة السببية يكون من المتغير الأول إلي المتغير الآخر. وبتطبيق اختبار Wald Testتوصلنا للنتائج في الجدول(٨) نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests.

يتبين من الجدول مع ملاحظة الإشارات المستخرجة من جدول نتائج نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ ما يلي: أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه معنوية إحصائياً بمستوى معنوية (٥%) ذات طبيعة سالبة بين مؤشر الشمول المالي ومعدل الفقر في الأجل القصير وأن علاقة السببية بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية هي علاقة موجبه ذات اتجاه واحد معنوية إحصائياً بمستوى معنوية (٠,١) تتجه من الشمول المالي إلى التنمية البشرية فقط.

النموذج القياسي لأثر الشمول المالي والتنمية البشرية علي الفقر:

استخدم البحث أسلوب الاقتصاد القياسي، لاختبار مدى أثر الشمول المالي والتمية البشرية على الفقر في مصر، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد يتكون من متغير تابع، بالإضافة إلى خمس متغيرات مستقلة، وقد اتخذ النموذج الذي تم الاعتماد عليه الشكل التالي:

$$PR=B0+\beta 1\ CBB + B2\ DCB+ B3\ BCB+ B4\ ATM+\mu$$

حيث:

PR نسبة الفقر عند خط الفقر، وهو مقياس معبر عن الفقر.

CBB عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من البالغين.

DCB عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين.

BCB عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين.

ATM عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين.

Educ التعليم متغير فئوي يشير إلى ما كان الشخص أكمل المرحلة الابتدائية أو أقل حاصل على الثانوية، حاصل على مؤهل جامعي وهي الفئة المرجعية.

B1, B2, B3 B2, B2, B2, B2, and ß4 , معلمات النموذج.

μ : حد الخطأ العشوائي.

معلمات النموذج المُقدر:

بعد القيام بتقدير نموذج القياس، جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$LPR=-0.62102*\ LATMS+\ 0.54593*LBCB\ -\ 0.19978*LCBB\ +\ 0.65946*\ LDCB+\ 0.76923*\ LEduc\ +\ 1.511034$$

يتضح من خلال النموذج المقدر أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) والفقر، حيث أن زيادة متغير (ATMS) بنسبة ١٠% يؤدي إلى انخفاض متغير الفقر (PR) بما نسبته ٦,٢% تقريبا، ويتفق ذلك مع الدراسات الاقتصادية، والتي تقول بأن زيادة انتشار الخدمات المصرفية من خلال ماكينات الصراف الآلي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر.

ويتضح أيضًا أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB)ومتغير الفقر(PR)، حيث أن زيادة متغير (BCB) بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة متغير الفقر (PR) بـ ٥,٥% تقريبا، وترجع الدراسة ذلك إلى أنه من المحتمل أن تكون أغلب الأموال المقترضة في مصر تكون للمتعثرين أكثر من أن تكون موجه للأنشطة الاستثمارية. أما بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر(PR)، حيث مع زيادة متغير (CBB) بنسبة ١٠% ينخفض معدل الفقر بنسبة ٢٠% تقريبا، وربما يتفق ذلك مع ما جاء في العلاقة بالنسبة لمتغير(ATMS)، حيث يُعبر المتغيران عن انتشار الخدمات المصرفية.

وتشير النتائج فيما يتعلق بمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) إلى وجود علاقة طردية مع متغير الفقر(PR)، فمع زيادة متغير (DCB) بنسبة ١٠% يزداد معدل الفقر بنسبة ٦,٥%، وربما يرجع ذلك إلى أن هناك تفاوتات كبيرة في توزيع الدخول في مصر، ومن ثم قيام المودعين بإيداع أموالهم يكون على حساب الفئات محدودة الدخل.

اما متغير التعليم (Educ) فمن المعلوم أن التعليم الجيد هو أحد الأدوات الرئيسة التي تستخدم لإحداث تغيير في المجتمعات لأنه يقوم بتأهيل الكوادر البشرية للالتحاق بسوق العمل، وفي حالة الفقراء فإن التعليم يُعد وسيلة رئيسية لزيادة مستويات الدخل والانتقال من وضع اجتماعي ومادي إلى وضع أفضل. ولكن يقاس التعليم بعدد السنوات أو المراحل التعليمية التي أتمها الفرد دون النظر إلى نوعية التعليم المقدمة إليه، لتنشأ فجوة بين مخرجات التعليم وما يحتاجه سوق العمل. وتبين ذلك من تحليل العلاقة بين التعليم والفقر وجود علاقة طردية مع متغير الفقر(PR)، فمع زيادة متغير (Educ)بنسبة ١٠% يزداد معدل الفقر بنسبة ٧,٦%، ويزداد احتمال وقوع الأفراد الحاصلين على المرحلة الابتدائية أو المرحلة الثانوية في الفقر من نظرائهم الحاصلين على مؤهل جامعي بمقدار ٣،٦٦ و٢،٢٤ على الترتيب.

يتضح من بيانات الجدول(٩) انه توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل الشمول المالي والتعليم والمتغير التابع (الفقر) حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة (٠,٩٨) في حين تؤثر مؤشرات الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية على الفقر بنسبة (٠,٩٧) حيث أن معامل التحديد (R) Square)) بلغ قيمة (٠,٩٧)، مما يؤكد أن المؤشرات أثبتت أثر.

جدول ٨. نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: D(FI)				Dependent variable: D(HDI)				Dependent variable: D(Pov)			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**	**Excluded**	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**	**Excluded**	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
D(FI)	2.6789	2	0.0269	D(FI)	4.3799	2	0.0369	D(FI)	9.2643	2	0.0159
D(Pov)	8.7821	2	0.0145	D(Pov)	15.1792	2	0.0007	D(HDI)	15.6778	2	0.0007
All	9.3657	4	0.3726	All	26.5312	4	0.0000	All	15.871	4	0.0051

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

جدول ٩. نتائج الانحدار المتعدد بين متغير الفقر ومتغيرات الشمول المالي والتنمية البشرية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ف			اختبار ت		
	درجات الحرية	(R)	(R^2)	قيمة (F)	المعنوية	درجة التأثير (B)	قيمة (T)	المعنوية
الانحدار	٤	٩٨.٠	٩٧.٠	٨٤,٧٢	0	النموذج ٠,٩٦٥	١٠,٥٦	٠
البواقي	٨					عدد ماكينات الصرف الآلى ٠,٧٣٦	٩,٧٨	٠,٠٠٥
الكلى	١٢					عدد المقترضين ٠,٨١	٧,٣١	٠,٠٠٢
المتغير المستقل :الشمول المالى						عدد الودائع ٠,١٤٨	٥,٩٦	٠,٠٠٦
-مؤشر عدد ماكينات الصرف الآلى						التنمية البشرية ٠,٦٩	٦,٥٢	٠,٠٠٣
-مؤشر عدد المقرضين						مؤشر التنمية البشرية		
-مؤشر عدد الودائع						ـ التعليم		
المتغير التابع: الفقر								

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠٥).

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات مؤشرات البحث (Eviews 10).

هذا وأشارت قيمة (F) إلي جودة نموذج العلاقة بين المتغير المستقل الشمول المالي والتنمية البشرية والمتغير الفقر حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٨٤,٧٢) وتلك قيمة أكبر من F الجدولية البالغة (٢٤٤٧٢) وبمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠،٠٥)، وتشير قيمة (T) إلى وجود تأثير معنوي بين المتغير المستقل الشمول المالي والتنمية البشرية والمتغير التابع الفقر حيث بلغت قيمة T المحسوبة (١٠,٥٦) وتلك قيمة أكبر من T الجدولية البالغة (١٩٨٤) وبمستوي معنوية (٠,٠٠) وهي قيمة أقل من (٠،٠٥)، كما تبين أن الشمول المالي والتنمية البشرية يؤثران علي الفقر بنسبة (٠,٩٦٥) حيث إن معامل التأثير (B) بلغ قيمته (٠,٩٦٥) وبمستوي معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠,٠٠٥)؛ مما يؤكد أن المؤشرات أوضحت أثر الشمول المالي والتنمية البشرية علي الفقر.

التوصيات

في إطار نتائج البحث توصى الدراسة بالتالي:

١-تشجيع البنك المركزي للبنوك الصغيرة التي ليس لديها فروع كثيرة على نشر فروعها خاصة في المناطق النائية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز.

٢-قيام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك حسب حجم كل بنك ونشاطه في كل محافظة بتوفير عدد فروع معين، وكذلك ماكينات معينة للصراف الآلي.

٣-تحفيز معدلات الائتمان ونسبة إلى الودائع لصالح التنمية البشرية والاقتصادية، يجب تعظيم دور وحجم الاتحادات الائتمانية، وجمعيات الادخار والقروض، باعتبارها وسطاء ماليين في الأسواق المالية.

٤-اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الإدخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي.

٥-خلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

٦-بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة أصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم

بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية.

٧- عقد دورات تدريبية وعمل فيديوهات تعريفية بطرق استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني تساهم في القضاء على الجهل بالخدمات المالية المتاحة وتقليل هيبة التعامل مع المؤسسات المالية.

٨- الاهتمام بقضية التعليم، وتوجيه الموارد بشكل فعال لخدمة هذه القضية. بمعنى آخر، يجب أن تكون هناك أولوية لحجم وكفاءة الاستثمار في التعليم بما يضمن تكافؤ القدرات والمهارات في سوق العمل بين المواطنين.

المراجع

أحمد سعيد البكل (٢٠٢٢)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد– المجلد الخامس عشر – العدد الرابع عشر– إبريل.

أحمد ماجد (٢٠١٦)، تقرير التنمية البشريّة الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الإمارات العربيّة المتحدة: وزارة الاقتصاد، ص ٢.

البنك المركزي المصري التقرير الاستقرار المالي (٢٠٢٣)، تقرير سنوي (القاهرة: البنك المركزي المصري).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣)، نشرات الدخل والإنفاق.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الدخل والإنفاق، أعداد متفرقة.

تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، أعداد متفرقة.

جلال الدين بن رجب (٢٠١٨)، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي).

سمير عبد الله وآخرون (٢٠١٦)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله.

صفوت عبد السلام (٢٠٠٣)، الأثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، ص٥٨.

صورية شنبي؛ والسعيد بن الخضر (٢٠١٩)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، ٤(١)، ص ١٢٩– ١٠٤.

فينان حسين مصطفى عطية (٢٠٢٢)، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٢، أكاديمية السادات للعلوم الادارية مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مجلة البحوث الادارية المجلد الحادي والأربعون، العدد الثالث، يوليو.

مجموعة البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?locations-EG

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar

Anand, S. and A. Sen (1992), Human Development Index: Methodology and Measurement. Human Development Report Office Occasional Paper No. 12, UNDP, New York.

Dangi, N. and P. Kumar (2013), Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions. International Journal of Management and Social Sciences Research, 2(8), 155–166. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.403.9647&rep=rep1&type=p df

Demirgüç-Kunt, A. and D. Singer (2017), Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence. World bank policy research working paper, (8040).

Dickey, D.A. and W.A. Fuller (1979), Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association, 47, 427-431.

Engle, R.F. and C.W.J. Granger (1987), Cointegration and error correction: Representation, estimation and testing. Econometrica, 55, 251−276.

Johansen, S. (1996), Likelihood Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models. Oxford University Press, Oxford.

Johansen, S. and K. Juselius (1992), Testing Structural Hypotheses in a Multivariate Cointegration Analysis of the PPP and the UIP for UK. Journal of Econometrics, 53, 211-244. https://doi.org/10.1016/0304-4076(92)90086-7.

development goals. Social Indicators Research, 148(1), 105-126.

Rashdan, A. and N. Eissa (2020), The determinants of financial inclusion in Egypt. International Journal of Financial Research, 11(1), 123-136.

The World Bank Group (2014), Financial Inclusion, Global Financial Development Report, p15.

World Bank (2001), Global Financial Inclusion. https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

World Bank Data base (2023), Egypt Profile. https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?

Koomson, I., R.A. Villano and D. Hadley (2020), Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multidimensional measure of financial inclusion. Social Indicators Research, 149(2), 613-639.

Phillips, P.C.B. and P. Perron (1988), Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrika, 75, 335-346. http://dx.doi.org/10.1093/biomet/75.2.335.

Pomati, M. and S. Nandy (2020), Measuring multidimensional poverty according to national definitions: Operationalizing target 1.2 of the sustainable

ABSTRACT

The Mutual Relationship between Financial Inclusion and Human Development and their Effects on Poverty in Egypt

Amal SH.A. El-Shahed, Wael A. Ahmed

The research generally aimed to analyze the reality of financial inclusion in Egypt, by studying the various dimensions of financial inclusion in general, and the positive effects it has on human development indicators and the relative decline in poverty rates in Egypt, and using a composite index to estimate the causal relationship between financial inclusion and the index. Human development and poverty rate during the period (2011-2023) using the counteraction method. The research found that there is a statistically significant bidirectional causal relationship with an inverse relationship between the financial inclusion index and the poverty rate. The causal relationship between the financial inclusion index and the human development index is a positive, statistically significant, one-way relationship that goes from financial inclusion to human development only.

The econometric method was also used through a model to measure the mutual relationship between financial inclusion and human development, which showed that human development is an integral factor in supporting financial inclusion, and another standard model was created to measure the impact of financial inclusion and human development on poverty in Egypt, a based on five economic variables: automated teller machines, the number of borrowers from commercial banks, the number of commercial bank branches, the number of depositors in commercial banks and education. The results of the research concluded that there is an inverse relationship between the variable Automated teller machines (ATMS) and the variable number of commercial bank branches per 100,000 population (CBB) on the one hand, and poverty on the other hand. The results also indicated that there is a direct relationship between the variables of the number of commercial bank borrowers per 1,000 adults (BCB), and the number of Depositors in commercial banks per 1,000 population (DCB), education (Educ) on the one hand, and the poverty variable on the other hand.

Keyword: Financial Inclusion, Human Development, Poverty, Cointegration.